دور البرنامج في المناطق الحضرية

مشروع سياسة

المشاورة غير الرسمية الثانية

27 أبريل/نيسان 2018

برنامج الأغذية العالمي

روما، إيطاليا

السياق

1- يُعتبر التَّمَدْيُن السريع من أهم التوجهات الكاسحة التي سوف تؤثر في جهود التنمية العالمية.[1] فبينما يعيش أكثر من نصف سكان العالم بالفعل في بلدات ومدن،[2] من المتوقع أن يزداد التوسع الحضري على مدار الجيل القادم. ونتيجة لذلك، فإن قرابة ثلثي سكان العالم سوف يعيشون في بلدات ومدن بحلول عام 2050.[3] وسوف يحدث معظم هذا النمو الحضري الإضافي في بلدان الدخل المتوسط، وخاصة في بلدان الدخل المنخفض[4] ويعتبر هذا التوجه توجهاً إيجابياً في بعض الجوانب. وبناءً على المسار الحضري الحالي، يؤدي هذا إلى تحفيز النمو الاقتصادي الكلي، وبذلك يقوم بتحسين حياة ملايين السكان. ويمكن ملاحظة الفوائد الناجمة عن ذلك في كون معدل *انتشار* الفقر والجوع أقل بوجه عام في المناطق الحضرية منه في المناطق الريفية.

2- ومع هذا، فإن الطريقة السريعة والعشوائية جداً التي تتسع بها البلدان والمدن تؤدي إلى ظهور تحديات. فالتمدين يرتبط بالتفاوتات الاجتماعية المتزايدة، ويترك العديد من السكان يعيشون في العشوائيات دون مساكن بأسعار معقولة أو دون الحصول على الخدمات الأساسية.[5] وفي الوقت نفسه، فإن الزحف الحضري العشوائي يتعدّى على الأرض المنتجة ويترك آثاراً اقتصادية واجتماعية وبيئية سلبية، ليس فقط في محيط البلدات والمدن، وإنما يمتد أيضاً إلى المناطق الزراعية النائية. وتؤدي الدينامية الحالية أيضاً إلى التركيز المكاني للمخاطر لأن الكثافة السكانية تزيد في البيئات الحضرية التي تشكو من سوء التخطيط والتي تكون أكثر عرضة للمخاطر الطبيعية. وفوق هذا، تتعرض البنى التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية في المناطق الحضرية لضغوط إضافية في العديد من أنحاء العالم نتيجة تزايد أعداد الأشخاص المشردين قسراً الذين يلجأون إلى المدن والبلدات.[6] وسوف تولد هذه التحديات مجتمعة *عدداً مطلقاً* من الفقراء والجوعى أعلى في المناطق الحضرية منه المناطق الريفية.

3- وتشير هذه الاتجاهات بوضوح إلى أنه لن يكون من الممكن بالنسبة للبلدان بلوغ غاياتها في إطار هدف التنمية المستدامة 2، وهو القضاء على الجوع، ما لم تُحرز أيضاً تقدماً كبيراً في إطار هدف التنمية المستدامة 11 بشأن جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.[7] وللسبب نفسه، لن تكون المناطق الحضرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة إلّا عندما تنعكس آثار التمدين السريع المتعلقة بالأغذية والتغذية بصورة وافية في السياسات والاستراتيجيات والبرامج. وتُدرك خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بصورتها الحالية العلاقة المتبادلة بين أهداف التنمية المستدامة المختلفة، وبذلك تتيح فرصة لضمان معالجة هذه القضايا بصورة متسقة عن طريق نُهج متعددة القطاعات ومتكاملة. وقد تم أيضاً تعميم الاعتبارات الحضرية في عدد من الصكوك والعمليات السياسية العالمية الهامة الأخرى. فعلى سبيل المثال، يُطالب إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث بزيادة التركيز على صمود المدن، في حين أن اتفاق باريس المعني بتغيُّر المناخ يُدرك أن الإدارة الجيدة للتمدين يمكن أن تُيسِّر خفض انبعاثات غازات الدفيئة.

4- وفي مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) عام 2016، اعتمد رؤساء الدول والحكومات والممثلون الحكوميون الآخرون "الخطة الحضرية الجديدة" الرائدة، والتي تُمثل التوافق العالمي على كيفية تحقيق التقدم في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بالنسبة للبلدات والمدن. وتعترف الخطة الحضرية الجديدة بأن الأمن الغذائي والتغذية من بين الاعتبارات الحاسمة في عالم يتمدين بسرعة، بينما تسلط الضوء على مواطن الضعف الخاصة بفئات مهمَّشة معيَّنة، بما في ذلك سكان الأحياء العشوائية (والتي يشار إليها فيما بعد بعبارة "العشوائيات"). وهي تُلزم البلدان بجملة أمور من

---

[1] تقرير اللجنة الرفيعة المستوى المعنية ببرامج منظومة الأمم المتحدة عن دورتها الثلاثة والثلاثين، مقر الأمم المتحدة، نيويورك، 16 و17 مارس/آذار 2017 (CEB/2017/4).

[2] إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، "توقعات التوسع الحضري في العالم: تنقيح عام 2014".

[3] المصدر نفسه.

[4] يُعزى التمدين إلى توليفة من ثلاثة عوامل رئيسية: 1) النمو السكاني الطبيعي؛ 2) الهجرة الريفية إلى الحضر؛ 3) إعادة تصنيف الحدود الإدارية.

[5] برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، "التقرير عن مدن العالم لعام 2016". يرى برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أن نسبة سكان المناطق الحضرية الذين يعيشون في عشوائيات في العالم النامي انخفضت من 46.2 في المائة في عام 1990 إلى 29.7 في المائة في عام 2014. إلّا أن التقديرات تظهر أيضاً أن العدد المطلق لسكان العشوائيات في العالم النامي يرتفع إذ وصل عدد الأشخاص الذين يعيشون في عشوائيات إلى ما يزيد عن 880 مليون شخص في عام 2014 مقارنة بعدد 689 مليون في عام 1990.

[6] تقدّر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن أكثر من 60 في المائة من مجموع اللاجئين يعيشون اليوم في بيئات حضرية.

[7] الهدف 11: "جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة".

بينها ضمان حصول الفئات المهمَّشة في المنطق الحضرية على خدمات اجتماعية أساسية مُحسَّنة، والارتقاء بالعشوائيات عن طريق إدماجها بصورة أفضل في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المدن، مع بذل جهود أكبر لتحسين الروابط بين المناطق الريفية والحضرية، بما في ذلك عن طريق تعزيز النُظم الغذائية. وفي الوقت نفسه، تقر الخطة الحضرية الجديدة بالحاجة الملحة إلى الحد من خطر وقوع الكوارث في المناطق الحضرية وإلى توسيع نطاق الدعم ليشمل البلدات والمدن التي تنوء تحت أعداد كبيرة من الأشخاص المشردين قسرا.

التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها بشأن المسائل الحضرية

قبل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة المعقود في أكتوبر/تشرين الأول 2016 وخلاله (الموئل الثالث)، وحدت الوكالات الثلاث التي يقع مقرها في روما (برنامج الأغذية العالمي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة) جهودها من خلال تنظيم تظاهرات رفيعة المستوى وتوجيه رسائل مشتركة للتشديد على أهمية بناء مدن وبلدات مستدامة خالية من الفقر وسوء التغذية. ونتيجة جهود التعاون هذه، باتت الشواغل التغذوية والأمن الغذائي في المناطق الحضرية ترد بصورة بارزة في الخطة الحضرية الجديدة.

وبناء على هذه الجهود، نظمت الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، تظاهرات مشتركة خلال المنتدى الحضري العالمي التاسع المعقود في فبراير/شباط 2018، مشددة فيها على العلاقة القوية القائمة بين هدف التنمية المستدامة 2، بشأن القضاء على الجوع، وهدف التنمية المستدامة 11، بشأن جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.

5- ومع وجود إطار السياسة العالمية، تحتاج الدول وشركاؤها في التنمية الآن إلى توجيه اهتمامها نحو التنفيذ على أرض الواقع. وفي البيئات ذات الموارد المحدودة بدرجة كبيرة أو التي تأثرت باضطرابات كبيرة، فإنه قد يلزم تعزيز القدرات بصورة مؤقتة. وستحتاج البلدان أيضاً إلى دعم طويل الأجل لضمان أن تضع سياساتها واستراتيجياتها وبرامجها في الاعتبار أهمية الأمن الغذائي والتغذية، وأنها تتواءم بصورة جيدة مع السياقات الحضرية. وعلى الرغم من عدم وجود طريقة مطبقة عالمياً لتحديد معنى لفظة "حضري"، فإن جميع المدن والبلدات لها بعض السمات المشتركة.[8] وهي تتضمن خصائص مادية مختلفة، مثل الحدود البلدية الواضحة، والبيئة المعمورة، والتركيز الزائد نسبياً للهياكل الإدارية، والخدمات الرئيسية، والبنية التحتية، وخصائص اجتماعية من قبيل التنوع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الكبير نسبياً، وروابط اجتماعية ضعيفة، ومعايير جنسانية متغيرة. ويبدو الاقتصاد أيضاً مختلفاً جداً في المناطق الحضرية، إذ يعتمد بصورة حصرية تقريباً على الأموال النقدية، ويعتبر أكثر حساسية إزاء الاتجاهات الاقتصادية الإقليمية والعالمية. وعلاوة على ذلك، فإن سُبل كسب العيش للسكان الحضريين تعتمد بصورة مباشرة على رأس المال البشري والمالي وليس على رأس المال الطبيعي والمادي.

6- وفي إطار هذه الصورة الأوسع، فإنه يلزم أن تضع النُهج والأدوات في اعتبارها أيضاً تلك السمات الخاصة بالعشوائيات. وهذا يشمل الوضع السكني غير المأمون للسكان، بما في ذلك الافتقار إلى الحيازة، وهو ما يعني أنهم معرضون في كثير من الأحيان للطرد أو الإخلاء القسري. وهذا يشمل أيضاً الاكتظاظ وسوء الحصول عموماً على الخدمات الأساسية الجوهرية مثل الصحة، والتعليم، ومياه الشرب. ويميل سكان العشوائيات إلى الاعتماد بدرجة كبيرة على النُظم الغذائية غير الرسمية مثل الباعة المتجولين، كما يعتمدون على سُبل كسب عيش غير رسمية مثل العمالة اليومية غير الماهرة والعمل المنزلي. ولتعقيد الأمور بدرجة أكبر، فإن الطابع غير النظامي المتأصل في العشوائيات يعني أنه غالباً ما لا يكون معترفاً بها في هياكل الحوكمة الرسمية مما يُحدث فراغاً قد تقوم بملئه آليات غير رسمية بما فيها الجريمة المنظمة. وفي بعض البلدان، يقود هذا الأمر إلى مستويات عالية من العنف في المناطق الحضرية وإلى مخاطر تهدد النساء والبنات تحديدا.

[8] مع ذلك، ينبغي ألّا يُعتبر ذلك عائقاً أمام عمل **البرنامج**. وبانتظار اعتماد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تعريفاً عالمياً لمصطلح "المناطق الحضرية"، سيستمر **البرنامج** في التواؤم مع الممارسات القطرية لأغراض تشغيلية.

التأمل في عمل البرنامج في البيئات الحضرية

7- اعتمد **البرنامج** سياسة بشأن انعدام الأمن الغذائي في المناطق الحضرية في عام 2002 تعكس وضعه آنذاك. فقد اعتُمدت السياسة مثلاً قبل التحول المؤسسي **للبرنامج** من المعونة الغذائية إلى المساعدة الغذائية، على النحو المحدد في الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** (2008-2013)، وتواؤمه اللاحق مع خطة التنمية العالمية، على النحو الموضح في الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** (2017-2021). وإضافة إلى ذلك، لا تعكس السياسة بعض مجالات الخبرة والأدوات التي اكتسبها **البرنامج** في السنوات الأخيرة والتي تناسب بوجه خاص السياقات الحضرية، على غرار المنصات الرقمية (مثل منصة سكوب) والقدرات القائمة على الأجهزة المتنقلة (مثل تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها بالأجهزة المتنقلة) والتحويلات القائمة على النقد.

تكثيف العمليات بصورة عاجلة في المناطق الحضرية بعد وقوع زلزال هايتي

تعرضت هايتي في يناير/كانون الثاني 2010 لزلزال كبير أدى إلى تدمير البلد على نطاق واسع. وتركزت الاحتياجات الإنسانية كثيراً في المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بها نتيجة ارتفاع الكثافة السكانية وضعف معايير البناء.

واستجابة لهذا الوضع، كثف **البرنامج** عملياته في بورت أو برنس ومدن أخرى. وخلال الأشهر الأولى التي تلت الزلزال، قدم **البرنامج** المساعدات الغذائية العامة المنقذة للأرواح لأكثر من 4 ملايين شخص.

8- وفيما يتعلق بالبرامج، شهد **البرنامج** توسعاً كبيراً على صعيد حافظته الحضرية في السنوات الأخيرة مدفوعاً بسلسلة من الأحداث المثيرة التي أدت إلى مستويات غير مسبوقة من الاحتياجات الإنسانية في البلدات والمدن على نطاق العالم. وقد تمثَّل أول هذه الأحداث في الأزمة العالمية لأسعار الأغذية التي تأثر بها فقراء الحضر بصورة غير متناسبة، وعجز الملايين منهم بصورة مفاجئة عن الحصول على أغذية مغذية كافية عن طريق أسواقهم المعتادة. وقد شهدت هذه الأزمة اندلاع احتجاجات وأعمال شغب عنيفة في العديد من مناطق العالم مما دفع بلداناً إلى مطالبة **البرنامج** بأن يزيد بصورة عاجلة وللمرة الأولى عملياته في المناطق الحضرية. وبعد ذلك، تأثرت مناطق حضرية حول العالم بسلسلة من الكوارث الطبيعية، بدأت بزلزال هايتي في عام 2010، وأعقبه إعصار الفلبين في عام 2013، وزلزال نيبال وإكوادور في عامي 2015 و2016 على التوالي. وكانت لمرض فيروس الإيبولا غرب أفريقيا في عامي 2014 و2015 أبعاد حضرية قوية. وكان **البرنامج** في صدارة استجابة المجتمع الدولي لجميع هذه الأحداث المأساوية.

9- وخلال الفترة نفسها، واجه **البرنامج** أعداداً متزايدة من المشردين بصورة قسرية الذين يلتمسون اللجوء إلى مناطق حضرية. واستجابة لأزمة اللاجئين السوريين، كان يُنفذ لعدة سنوات برامج حضرية واسعة النطاق في بلدان مثل تركيا، ولبنان، والأردن.[9] وكان يتعيَّن عليه تلبية احتياجات المشردين داخلياً في بلدان كثيرة، بما في ذلك أفغانستان، ونيجيريا، وجنوب السودان. وعلاوة على ذلك، قدَّم **البرنامج** مساعدة لسكان مناطق حضرية تأثرت مباشرة بالنزاع والعنف. وعن طريق عمل **البرنامج** في بلدان متأثرة بالنزاع، مثل العراق، والجمهورية العربية السورية، واليمن، فقد كان يتعيَّن عليه إيجاد طرق جديدة للوصول إلى السكان الموجودين في مراكز حضرية محاصرة، والعمل عبر خطوط المواجهة التي تخترق المدن.

[9] في فبراير/شباط 2017، ساعد **البرنامج** نحو 1.9 مليون لاجئ في لبنان، والأردن، وتركيا، والعراق، ومصر، وكان 1.7 مليون منهم يعيشون "خارج المخيمات" ويعيش معظمهم في بيئات حضرية.

عمليات الإسقاط الجوي من ارتفاعات عالية الأولى من نوعها للبرنامج
في منطقة دير الزور ذات الكثافة السكانية العالية

علق قرابة 000 100 سوري في مدينتهم دون غذاء أو ماء أو كهرباء عندما بات من غير الممكن الوصول إلى مدينة دير الزور عن طريق البر بسبب حصار فرضته جماعات من المقاتلين. ورداً على ذلك، قام **البرنامج** بعملية إسقاط جوي عالية الارتفاع كانت الأولى من نوعها في تاريخ الطوارئ الإنسانية. فتمكن من توفير المواد الغذائية المنقذة للأرواح والمساعدات الإنسانية الأخرى لسكان المدينة في ظروف صعبة نتيجة الوضع الأمني المتقلب والحدود المتغيرة باستمرار.

10- وطلب **البرنامج**، حرصاً على تصميم السياسة الجديدة هذه على نحو يسترشد بتجربته في العمل المناطق الحضرية، إجراء تحليل تجميعي مستقل لجميع تقييمات العمليات السابقة التي أجراها في سياقات حضرية. ومن الدروس الرئيسية المستخلصة: ضرورة تعزيز القدرات المحلية ولكن ليس استبدالها؛ وضرورة التغلب على الانفصام بين العمل الإنساني والعمل الإنمائي؛ وضرورة أخذ تعقيد البيئة الحضرية وترابطها في الاعتبار، بما في ذلك الاحتياجات المتعددة القطاعات؛ وضرورة ضمان تصنيف البيانات بصورة وافية وتناسب النهج الهادفة مع السياق الحضري؛ وأهمية فهم ما لسبل كسب العيش غير الرسمية من مكانة في المناطق الحضرية.

الغرض

11- تعتزم هذه السياسة، على النحو المبين في هذه الوثيقة،[10] تحقيق ثلاثة أغراض. فهي تُمثِّل أولاً وقبل كل شيء، التزام **البرنامج** بزيادة تركيزه على القضايا الحضرية، مستفيداً من تجربته ومستنداً إلى الاحتياجات المتزايدة، لدعم البلدان من أجل تحقيق رؤيتها والتخطيط لعام 2030، كما جاء في خطة **البرنامج** الاستراتيجية (2017-2021). ولهذا فإن السياسة تعرض لمحة عامة عن الطريقة التي يمكن أن تساهم بها أعمال **البرنامج** في المناطق الحضرية في تحقيق هدف التنمية المستدامة 2 (بشأن القضاء على الجوع) وهدف التنمية المستدامة 17 (بشأن الشراكات من أجل تحقيق الأهداف).

12- ثانياً، نظراً لطبيعة أهداف التنمية المستدامة غير القابلة للتجزئة، فإن هذه السياسة توضح كيف أن إحراز تقدم بالنسبة للهدفين 2 و17 يُعد شرطاً ضرورياً لتحقيق أجزاء من الهدف 11 بشأن جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة وللتقدم في تحقيق الخطة الحضرية الجديدة.

13- ثالثاً، وتوضح هذه السياسة كيف أن عمل **البرنامج** في إطار الهدفين 2 و17 سوف يُسهم في تحقيق أجزاء من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وخاصة الهدف 1 بشأن القضاء على الفقر؛ والهدف 5 بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات؛ والهدف 12 بشأن أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛ والهدف 16 بشأن السلام والعدالة والمؤسسات الفعالة.

المبادئ التوجيهية

14- سوف يقوم **البرنامج** بما يلي عند قيامه بالعمل في مناطق حضرية:

1) ***الدخول في شراكة استباقية مع الجهات الفاعلة ذات الصلة*** – تُشرف الحكومات المحلية عادة على المناطق الحضرية.[11] ونظراً إلى الدور المركزي الذي تؤديه هذه الحكومات، سيعزز **البرنامج** تعاونه معها مع مواصلة

[10] سوف تنسخ هذه السياسة الجديدة سياسة عام 2002 بشأن انعدام الأمن الغذائي في المناطق الحضرية (WFP/EB.A/2002/5-B). وطلب **البرنامج**، حرصاً على تصميم السياسة الجديدة هذه على نحو يسترشد بتجربته في العمل المناطق الحضرية، إجراء تحليل تجميعي مستقل لجميع تقييمات العمليات السابقة التي أجراها في سياقات حضرية. ومن الدروس الرئيسية المستخلصة ضرورة تعزيز القدرات المحلية ولكن ليس استبدالها؛ وضرورة التغلب على الانفصام بين العمل الإنساني والعمل الإنمائي؛ وضرورة أخذ تعقيد البيئة الحضرية وترابطها في الاعتبار، بما في ذلك الاحتياجات المتعددة القطاعات؛ وضرورة ضمان تصنيف البيانات بصورة وافية وتناسب النهج الهادفة مع السياق الحضري؛ وأهمية فهم ما لسبل كسب العيش غير الرسمية من مكانة في المناطق الحضرية.

[11] يمكن الإشارة إلى هذه الحكومات المحلية بشتى الطرق، في كل بلد. والمصطلحات الأكثر شيوعاً هي البلديات والمجالس.

أعماله على المستوى الوطني. وفي الوقت نفسه، توجد جهات فاعلة رئيسية أخرى بما فيها القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.[12] وفي منظومة الأمم المتحدة، ثمة وكالات تتحلى بطائفة من الخبرات المهمة في المناطق الحضرية بما فيها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة والوكالات الأخرى التي يقع مقرها في روما. وسوف يتواصل **البرنامج** أيضاً بصورة استباقية مع هذه الجهات الفاعلة مع العمل على بناء شراكات تعمل على تعزيز التقدُّم والإسراع بوتيرته نحو خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

2) ***الوصول أولاً إلى من هم أشد تخلفاً عن الركب*** – تتأثر المناطق الحضرية بصورة متزايدة بالأزمات الإنسانية وتوجد فيها عادة أعداد كبيرة من الضعفاء، فضلاً عن ديناميات اجتماعية - اقتصادية معقدة جداً وغير محكومة. وإدراكاً لذلك، سوف يستخدم **البرنامج** التحليل الفعال، والاستهداف والتحقق الدقيقين من أجل إعطاء الأولوية للأشخاص الأضعف، بما في ذلك من خلال النظر في عوامل من قبيل العمر ونوع الجنس والتنوع،[13] وسوف يحرص على اتباع نهج يحدث تحولاً في الوضع الجنساني.

3) ***تعزيز القدرات على جميع المستويات والتنفيذ المباشر فقط عند الضرورة*** – تتسم المناطق الحضرية بإمكانية الوصول إليها بسهولة من جانب الحكومات، ولديها طائفة من المنظمات المحلية ذات الوجود الدائم على الأرض. وسوف يعمل **البرنامج** على تعزيز قدرة هذه الهياكل على الصمود ويقوم بالتنفيذ المباشر فقط عندما يتضح أنها مثقلة بالأعباء، أو عندما تكون هناك فجوة أخرى واضحة يلزم سدها.[14]

4) ***بناء التماسك الاجتماعي*** – عادة ما يكون التماسك الاجتماعي في المناطق الحضرية أضعف من المناطق الريفية، وغالباً ما تسود المناطق الحضرية الانقسامات الاجتماعية التي تقوم على أُسس اجتماعية - اقتصادية أو عرقية أو دينية. وسوف يسعى **البرنامج** إلى ضمان أن تكون جهوده مراعية لظروف النزاع وغير مضرة وملتزمة بالمبادئ الإنسانية بينما يدعم قدر المستطاع عمليات الانتقال إلى التنمية والسلم.[15]

التوجهات الرئيسية للسياسة

15- وفقاً للخطة الاستراتيجية **للبرنامج** (2017-2021)، سوف يركز عمل **البرنامج** في المناطق الحضرية على ثمانٍ من غايات أهداف التنمية المستدامة، أربع غايات منها في إطار الهدف 2، وأربع غايات أخرى في إطار الهدف 17. وسوف يعتمد **البرنامج** أيضاً على الخطة الحضرية الجديدة لضمان أن تكون عملياته في المناطق الحضرية ضمن السياق الصحيح، وأن تتسق بصورة كاملة مع نُهج وأنشطة الجهات الفاعلة الأخرى التي تعمل في نفس الحيز، مع الإسهام في الوقت نفسه في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تتولى جهات أخرى قيادتها.

16- والدور الرئيسي **للبرنامج** في المناطق الحضرية هو أن يستجيب بصورة فعالة للطوارئ، سواء من خلال التنفيذ المباشر أو من خلال تعزيز القدرات القطرية، وأن يتواءم مع الجهود الإنمائية الطويلة الأجل ويدعمها. وبما أن عدداً متزايداً من الأزمات الحضرية ينجم عن نزاعات يمكن أن تصبح ممتدة، فإن اتباع **البرنامج** لنهج يربط عدة مجالات سيؤدي إلى ضمان ترابط وتعاضد برامجه في مجالات المساعدة الإنسانية والتنمية والسلام، من أجل تفادي الأزمات الواقعة في السياقات الحضرية وتسويتها بشكل أفضل. وإضافة إلى ذلك، ثمة مظاهر ضعف هيكلية مهمة وأساسية في المناطق الحضرية ينبغي حلها باتخاذ تدابير لبناء القدرة على الصمود وإجراء استثمارات استراتيجية طويلة الأجل تلقى قبولاً قوياً على الصعيد الوطني.

---

[12] سيحدد تعاون **البرنامج** مع القطاع الخاص في المناطق الحضرية وفقاً لاستراتيجية الشراكة مع القطاع الخاص وتعبئة الموارد منه (2018-2022) التي يجري إعدادها حالياً ويتوقع عرضها على المجلس في دورته السنوية لعام 2018 للموافقة عليها.

[13] يشمل التنوع عوامل من قبيل الانتماء الإثني والجنسية والدين والإعاقة. وسيتم التقدم في إنفاذ المبدأ التوجيهي الثاني وفقاً لسياسة المساواة بين الجنسين (WFP/EB.A/2015/5-A) وسياسة الحماية الإنسانية (WFP/EB.1/2012/5-B/Rev.1).

[14] من الأمثلة على ذلك تقديم المساعدة للاجئين الحضريين كجزء من إطار للحماية الدولية الأوسع.

[15] سيتم ذلك وفقاً للسياسة المتعلقة بدور **البرنامج** في بناء السلام في بيئات الانتقال (WFP/EB.2/2013/4-A/Rev.1).

هدف التنمية المستدامة 2 (القضاء على الجوع)[16]

الحصول على الغذاء (الغاية 2-1)[17]

17- يتم الحصول على الغذاء في المناطق الحضرية بصورة كاملة تقريباً عن طريق الشراء من السوق، وهو ما يعني أن الأمن الغذائي يعتمد في الغالب على القوة الشرائية للأسرة. وتوجد لدى فقراء الحضر دخول منخفضة وغير مستقرة، ونتيجة لذلك، فإنهم قد يناضلون من أجل توفير طعام آمن وصحي ومغذٍ، وهي حالة يمكنها أن تتفاقم إلى حد كبير إذا وقعت صدمة اقتصادية كبيرة أو غيرها من الكوارث. ولمواجهة ذلك، سيدعم **البرنامج** الجهود المبذولة لزيادة الدخول واستقرارها في الأسر الحضرية الأفقر، وبذلك يُحسِّن من فرص الحصول على أغذية مغذية. ويمكن أن يتضمن ذلك مساعدة الحكومات لضمان إدراج فقراء الحضر في شبكات الأمان الاجتماعي أو صكوك الحماية الاجتماعية الأخرى، بما في ذلك الوجبات المدرسية. وكبديل لذلك، يمكن أن تتضمن المساعدة إقامة شراكة للتدريب على المهارات المهنية أو مع مبادرات لإقامة المشروعات الصغيرة التي تساعد على تمكين أرباب الأسر الحضرية الفقيرة أو تحسين فرص العمالة بالنسبة للشباب المهمَّش. وسيحرص **البرنامج** على تعزيز هذه المبادرات ويضمن حصول المشاركين على تحويلات مشروطة.

18- ولاستكمال هذا العمل، سيدعم **البرنامج** الجهود المبذولة لزيادة القدرة على تحمل تكلفة الأغذية وتوافرها مادياً في الأحياء المنخفضة الدخل، ولا سيما في أعقاب الصدمات الاقتصادية الكبرى أو الكوارث الأخرى. وقد يتضمن ذلك توفير حوافز سوقية لتجار التجزئة في مجال الأغذية من أجل فتح منافذ جديدة في الاحياء العشوائية، إما عن طريق ربطهم بشبكات أمان رسمية قائمة على القسائم أو عن طريق توسيع الطلب على منتجاتهم وذلك بتقديم مساعدة موجَّهة إلى الأسر الحضرية الفقيرة في صورة تحويلات قائمة على النقد.

دعم البرنامج لتجار التجزئة في مدينة حلب

دُمرت العديد من الأفران في مدينة حلب نتيجة الأزمة السورية بحيث لم تعد تجد عائلات كثيرة ما يكفيها من الغذاء. ونظراً إلى الدور الحيوي الذي يؤديه الخبز في الطعام المحلي، استجاب **البرنامج** بتنفيذ مشروع واسع النطاق لإنتاج الخبز في مدينة حلب من أجل تحسين وصول الناس إلى مرافق صنع الخبز وإلى الوقود اللازم لخَبزه. ويقوم شركاء **البرنامج** بإعطاء مخصصاتهم من دقيق القمح إلى أفران خاصة متعاقد منها من أجل إنتاج ربطات الخبز، في حين يتولى **البرنامج** تغطية تكاليف الإنتاج والشحن. وعزز مشروع إنتاج الخبز وصول الخبز إلى آلاف الجوعى وأوجد في الوقت نفسه فرص عمل. وفي منتصف عام 2017، كانت كمية الخبز المنتجة في إطار مشروع **البرنامج** لإنتاج الخبز تبلغ 30 في المائة من الخبز المنتج في مدينة حلب.

19- وفي الحالات التي تواجه فيها الهياكل الوطنية والمحلية صدمات كبيرة، سيقوم **البرنامج** بسد هذه الفجوة عن طريق التنفيذ المباشر للاستجابات الطارئة المتقنة جيدا. وفي حالات الكوارث الطبيعية، من المحتمل أن يركز **البرنامج** على الاستجابة بطريقة سريعة، والخروج بأسرع وقت ممكن عن طريق تسليم المسؤولية للسلطات الوطنية أو لشركاء آخرين بطريقة مخططة جيدا. أما في الأزمات الممتدة، فمن المحتمل أن يتضمن عمل **البرنامج** نُهجاً متعددة المراحل تجمع بين المساعدة الإنسانية وتدابير موازية بدءاً من مساعدة السكان الضعفاء على زيادة اعتمادهم على الذات في مجال الأمن الغذائي والتغذية بمرور الوقت.[18] وعند نجاح هذا النهج، فإنه سيؤدي إلى خفض تدريجي للمساعدة الإنسانية مع التوسع في أنشطة الاعتماد على الذات، وبذلك يتم وضع أساس التنمية الطويلة الأجل.

---

[16] الهدف 2: "القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسَّنة وتعزيز الزراعة المستدامة".

[17] الغاية 2-1: "القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع، ولا سيما الفقراء والفئات الضعيفة، بمن فيهم الرُضع، على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذي طوال العام بحلول عام 2030".

[18] في أوساط اللاجئين، سوف يسترشد النهج بالوثيقة المعنونة "الاستراتيجية المشتركة بين **البرنامج** ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن تحسين الاعتماد على الذات في الأمن الغذائي والتغذية وفي حالات اللاجئين الممتدة." (https://docs.wfp.org/api/documents/WFP-0000009706/download).

وضع نهاية لسوء التغذية (الغاية 2-2)[19]

20- يبدو سوء التغذية أكثر تعقداً في المناطق الحضرية، وكثيراً ما تخفي الإحصاءات ارتفاع معدل انتشار سوء التغذية بين سكان الحضر. وغالباً ما ينطوي التمدين على تغيير العادات الغذائية (وهو ما يُسمى "التحول الغذائي"، والذي يمكن، إذا ما اقترن بالتفاوت الاجتماعي المتزايد، أن يؤدي إلى عبء ثلاثي يتمثل في نقص التغذية، ونقص المغذيات الدقيقة، وفرط الوزن/السمنة وما يرتبط بذلك من أمراض غير مُعدية. وفي حالات الطوارئ، سيضطر **البرنامج** إلى الاستجابة استجابة جيدة التنسيق ومتعددة القطاعات تنظر في المسببات الغذائية وغير الغذائية لنقص التغذية، بما فيها المياه، ومرافق الصرف الصحي، والنظافة، والصحة. ويَفترض هذا الأمر التعاون مع وكالات أخرى من منظومة الأمم المتحدة تتحلى بخبرات تكميلية في هذا المجال، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف).

21- وسيحتاج **البرنامج** أيضاً إلى إيجاد طرق مبتكرة من أجل الوصول إلى أولئك الأكثر تعرضاً للمعاناة من شكلين أو أكثر من أشكال سوء التغذية وتقديم المساعدة لهم. ويمكن أن يتضمن ذلك مساعدة الحكومات على ضمان أن تُدرج في شبكات الأمان الاجتماعي الحضري الأساسية الخاصة بها بعض أشكال الدعم الإضافي، أو الربط بين هذه الأشكال من أجل الأسر التي تضم أفراداً من الضعفاء تغذوياً مثل الحوامل والمرضعات، والرُضع، وصغار الأطفال، والمراهقات، والأشخاص المصابين بأمراض مزمنة. وسيكون هذا الأمر مهماً جداً لضمان ألّا يولّد سوء التغذية خلال الأيام الألف الأولى من الحياة أضراراً لا يمكن إصلاحها تقوض بالتالي رأس المال البشري. واعتماداً على سياق وتصميم شبكة الأمان المعنية، فإن هذا يمكن أن يتضمن تدعيم التحويلات الغذائية أو زيادة مبلغ التحويل القائم على النقد، أو إكمال التحويل القائم على النقد بمنتج غذائي مغذ مخصص، أو ربط شبكة الأمان بخدمات تكميلية أخرى مثل رعاية صحة الأم ورصد نمو الطفل.

22- ويمكن أن يتضمن هذا أيضاً مشاركة مبدئية مع قطاعات تعتمد بدرجة كبيرة على العمالة غير الماهرة للمرأة في سن الإنجاب، مثل صناعة الملابس الجاهزة. ويرمي هذا العمل إلى تهيئة بيئة تتصدى لحالات الضعف التغذوي للمرأة ومن تعولهم. ويمكن على سبيل المثال دعم الكيانات في هذه القطاعات للقيام بمبادرات خاصة بالمسؤولية الاجتماعية المؤسسية، تُيسِّر الوصول إلى شبكات أمان مراعية للتغذية، والحصول على رعاية جيدة للطفل بالنسبة للمرأة العاملة ومن تعولهم. وستتم هذه الأعمال بالضرورة بالاشتراك مع الجهات الفاعلة الملمة أصلاً بصناعة الملابس الجاهزة وبرنامج "العمل اللائق"، ولا سيما منظمة العمل الدولية، في حين سيساهم **البرنامج** بخبرته التقنية فيما يخص نهج التغذية القائمة على المواد الغذائية.

تحسين التغذية في مدن إكوادور من خلال شبكات الأمان الاجتماعية التي تستجيب للصدمات

عندما ضـــرب زلزال المدن والبلدات الواقعة على الحدود الشـــمالية لإكوادور في عام 2016، قام **البرنامج** بإكمال الجهود الحكومية من خلال توفير التحويلات القائمة على النقد بواسـطة شـبكة الأمان الاجتماعية القائمة التي تقودها الحكومة والتي تستجيب للصدمات. وفي إطار أنشطة **البرنامج** التحضيرية، بذل **البرنامج** الجهود للحرص على أن تكون شبكة الأمان الاجتماعية مراعية للتغذية وذلك من خلال الاتفاق مع الحكومة على قائمة من المنتجات المتوازنة غذائياً تدرج في شـبكة الأمان الاجتماعية في حال وقوع حالة طوارئ. وبعد ضـــربة الزلزال، قام **البرنامج** بتوجيه رسائل تغذوية متعلقة بالأغذية المغذية والتنوع الغذائي وتخزين الأغذية ونظافتها.

23- وفي الوقت نفسه، سيكون **البرنامج** بحاجة إلى ضمان ألّا تؤدي المساعدة الغذائية التي يقدمها إلى المساهمة دون قصد في فرط الوزن والسمنة. وهذا يمكن أن يشمل تحسين الفهم السائد عن بيئة الأغذية الحضرية، وتشكيل سلوك المستهلكين، من أجل تيسير تحويل أذواق المستهلكين عن الوجبات الشعبية غير الصحية إلى الأغذية الصحية. وقد يعني ذلك قيام **البرنامج** بإكمال المساعدة الغذائية التي يقدمها بحملة توعية مخصصة لتغيير السلوك الاجتماعي تراعي الاعتبارات الجنسانية فيما يتعلق بالأطعمة الصحية والنشاط البدني. ويمكن أن يشمل أيضاً أعمالاً في مجال السياسة مع الحكومات والقطاع الخاص عن الإعلان، ووضع العلامات،

[19] الغاية 2-2: "وضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية، بحلول عام 2030، بما في ذلك تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً بشأن توقف النمو والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة، ومعالجة الاحتياجات التغذوية للمراهقات والنساء الحوامل والمرضعات وكبار السن بحلول عام 2025".

والتسويق، والتقوية، وتحديد الأسعار. وسوف يلزم أن تستند أي برامج لتحسين التغذية الحضرية إلى تحليل دقيق عن مدى توافر الطعام الصحي والقدرة على تحمل تكلفته، فضلاً عن إزالة الحواجز أمام فئات مستهدفة معيَّنة للحصول على الأطعمة الملائمة.[20]

إنتاجية أصحاب الحيازات الصغيرة ودخولهم (الغاية 2-3)[21]

24- مع أن المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة ينتجون معظم الأغذية في بلدان الدخل المتوسط، إلّا أنهم لا يدمجون بصورة جيدة في سلاسل القيمة الرئيسية التي تتولى إمداد المناطق الحضرية. وهذا يُحد من الحجم العام للسلع التي تتدفق على المناطق الحضرية، ويؤدي بذلك إلى زيادة الأسعار في أسواق المدن. وإدراكاً لهذا التحدي وللأهمية الحاسمة للروابط بين الريف والحضر، سيُعزز **البرنامج** تعاونه مع الوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقراً لهما في المناطق الريفية لضمان أن تصبح لدى المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة القدرات المطلوبة لتداول وتجهيز المحاصيل بعد الحصاد، فضلاً عن الوصول إلى المرافق الأساسية للسلع غير المُعبأة وتخزينها ووسائل نقلها. ويمكن **للبرنامج** أيضاً وضع نُظم لزيادة فرص حصول المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة على المعلومات السوقية، بما في ذلك عن طريق تكنولوجيا الهواتف النقالة، اعتماداً على مبادرتيه "الشراء من أجل التقدم" و"تحالف من المزرعة إلى السوق".

25- وقد تتاح على مقربة من المحيط الحضري فرص أمام **البرنامج** لمساعدة صغار منتجي الأغذية من أجل الوصول إلى أسواق الأغذية الطازجة مثل الفاكهة والخضروات، والتي تستفيد من سلاسل القيمة الأصغر. ويمكن أن يتضمن ذلك قيام تعاون مع القطاع الخاص لتعزيز الإمداد بالمدخلات، وتحسيس سلاسل التبريد لضمان حصول المنتجين على خدمات مالية مضمونة وملائمة، بما في ذلك القروض والتأمين.

26- وداخل حدود البلدات والمدن، يمكن **للبرنامج** أيضاً مساعدة البلدان على الاستفادة من الإمكانيات غير المستغلة للزراعة الحضرية. وستتركز هذه الجهود على تعزيز التنوع الغذائي من خلال زراعة المواد الغذائية الغنية بالمغذيات كالفواكه والخضروات، وهي زراعة لا تتطلب حيزاً مكانياً كبيرا. وعلى سبيل المثال، فإنه يمكن **للبرنامج**، اعتماداً على عمل معجِّل الابتكار التابع له، أن يشجع النماذج المبتكرة مثل الزراعة المائية. وسوف يتم ذلك بالتعاون الوثيق مع منظمة الأغذية والزراعة التي تتحلى بخبرة متنامية في مساعدة المدن على وضع السياسات الغذائية الخاصة بالمناطق الحضرية.

الزراعة المائية لتحسين التغذية في العشوائيات في ليما

يعمد **البرنامج**، من خلال معجِّل الابتكار التابع له الذي يقع مقره في ميونيخ بألمانيا، إلى تزويد النساء اللواتي يعشن أوضاعاً هشة في العشوائيات في ليما في بيرو بالمعارف والأدوات اللازمة لزراعة الخضروات الطازجة من خلال تطبيق تقنية "الزراعة المائية".

ويمكن للزراعة المائية للمواد الغذائية أن تقتصد في الموارد وهي فعالة من حيث التكاليف لأنها تحتاج إلى كمية ماء ومساحة أقل من الزراعة التقليدية. وقد زاد حصول المجتمعات الحضرية التي تمارس فيها الزراعة المائية على الخضار الطازج الذي يساهم في وضعها التغذوي، في حين أن النساء اللواتي يقمن بزراعة المحاصيل يستفدن من سبل معززة لكسب العيش. ويتسع نطاق هذه المبادرة متجاوزاً العشوائيات حيث استُهلت، بعد أن أعربت حكومات محلية عن اهتمامها برؤيتها تتسع.

[20] سيتم ذلك وفقاً لسياسة التغذية (WFP/EB.1/2017/4-C).

[21] الغاية 2-3: "مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، ولا سيما النساء وأفراد الشعوب الأصلية والمزارعين الأسريين والرعاة والصيادين، بما في ذلك من خلال ضمان المساواة في حصولهم على الأراضي وعلى موارد الإنتاج الأخرى، والمدخلات والمعارف والخدمات المالية، وإمكانية وصولهم إلى الأسواق، وحصولهم على الفرص لتحقيق قيمة مضافة، وحصولهم على فرص عمل غير زراعية، بحلول عام 2030".

النُظم الغذائية المستدامة (الغاية 2-4)[22]

27- نتيجة للتمدين، فإن النُظم الغذائية آخذة في التوسع ليس فقط بطريقة سريعة، وإنما أيضاً بطريقة عشوائية إلى حد ما. وإذا اخفقت البلدان في إدارة هذا التوسع بطريقة فعالة، فقد تجد نفسها في مسارات تقودها إلى التنمية غير المستدامة، مع ما يترتب على ذلك من آثار خطيرة وطويلة الأجل على حالة الأمن الغذائي والتغذية بالنسبة لسكانها الحضريين المتزايدين. ولمواجهة ذلك، سوف يساهم **البرنامج** في جهود البلدان لضمان أن تتوسع أسواق الأغذية الحضرية بطريقة مستدامة من الناحية البيئية.[23]

28- وقد ينطوي ذلك في جانب منه على عمل لتحسين إدارة الموارد الطبيعية في أحزمة الإنتاج الرئيسية، والتي يمكن أن يدعمها **البرنامج** عن طريق أنشطة تقديم المساعدة الغذائية من أجل إنشاء الأصول. وعلى سبيل المثال، يساعد **البرنامج** في إصلاح مناظر طبيعية متدهورة من خلال تعزيز التشجير، مع فسح المجال أمام الأسر للحصول على تحويلات غذائية أو قائمة على النقد مشروطة. وسيكون لهذه الجهود فائدة إضافية متمثلة في معالجة قلة فرص كسب الدخل في المناطق الريفية، وهي أحد العوامل السلبية الرئيسية المحركة لنزوح السكان من الأرياف إلى المدن. ويمكن أن ينطوي أيضاً على جهود لتعظيم سلاسل إمداد الأغذية، وبالتالي التقليل من إسهامها في انبعاثات غاز الكربون إلى أدنى حد. وقد يتطلب هذا استثمارات استراتيجية في الأقسام "الوسيطة"[24] الحاسمة من سلاسل القيمة الغذائية، والتي تتركز فيها بقدر كبير شراكات **البرنامج** وبرامجه وقدراته. وتوجد هذه الأقسام عادة في البلدات والمدن الصغيرة والمتوسطة، حيث يُحتمل حدوث معظم النمو السكاني الحضري الإضافي.[25] ويمكن أن يدعم **البرنامج** هذا النوع من العمل عن طريق التعاون الوثيق مع القطاع الخاص لتحسين البنية التحتية الحرجة مثل مرافق الطحن والتجهيز والتخزين.

ربط أصحاب الحيازات الصغيرة بمطاحن الدقيق في المدن الأفغانية

يعمل **البرنامج**، بالتعاون مع الحكومة الأفغانية، مع مطاحن دقيق واسعة النطاق على زيادة إنتاج الدقيق المقوى الناتج عن القمح المزروع في المزارع الأفغانية. وتوجد المطاحن بصورة استراتيجية في مدن منتشرة في البلد، وتتلقى المطاحن تدريباً متعلقاً بنوعية المواد الغذائية وسلامتها كما تتلقى أجهزة ومعدات. وفي عام 2015، بدأ **البرنامج** يشتري دقيق القمح المقوى لاستخدامه في عمليات توزيع الأغذية العامة. ويشترط في المطاحن المنتجة للدقيق من أجل **البرنامج** الحصول على 40 في المائة على الأقل من دقيقها محلياً، بما يعزز سبل كسب العيش لمزارعي القمح ذوي الحيازات الصغيرة.

29- وفي حالة تعطل النظم الغذائية بسبب صدمات كبرى، سيزيد **البرنامج** عملياته المتعلقة بتقديم المساعدة الغذائية من أجل معالجة أي مظاهر انكسار في النظم.[26] وعلى سبيل المثال، في حالات اختلال تدفق المواد الغذائية إلى الأسواق المحلية بسبب كارثة طبيعية، سيستجيب **البرنامج** في المقام الأول من خلال اللجوء إلى المساعدات العينية مع الانتقال في الوقت نفسه وفي أقرب فرصة ممكنة إلى نهج قائم على السوق بغية توفير الحوافز اللازمة للتجار كي يستأنفوا ممارساتهم التجارية المعتادة.

30- وفي الوقت نفسه، ستحتاج البلدان أيضاً إلى التصدي لتزايد ممارسات الاستهلاك غير المستدامة المتزايدة من جانب سكانها الحضريين المتزايدين، بما في ذلك فيما يتعلق بالحجم الكبير من الأغذية المنتجة في المناطق الريفية والتي ينتهي بها المطاف عادة إلى النفايات. ويمكن **للبرنامج** مساعدة البلدان على إيجاد طرق مبتكرة لإعادة استغلال الأغذية التي لم تعد صالحة تجارياً

---

[22] الغاية 2-4: "ضمان وجود نُظم إنتاج غذائي مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل، وتساعد على الحفاظ على النُظم الإيكولوجية، وتُعزز القدرة على التكيُّف مع تغيُّر المناخ وعلى مواجهة أحوال الطقس المتطرفة وحالات الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث، وتُحسِّن تدريجياً نوعية الأراضي والتربة، بحلول عام 2030".

[23] سيتم ذلك وفقاً لسياسة تغير المناخ (WFP/EB.1/2017/4-A/Rev.1) والسياسة البيئية (WFP/EB.1/2017/4-B/Rev.1).

[24] القسم "الوسيط" من النظام الغذائي هو القسم الذي يجري فيه نقل المواد الغذائية وتخزينها ومناولتها ومعالجتها وبيعها بالجملة والتجزئة.

[25] انظر الحاشية 2 أعلاه.

[26] ستتم أعمال **البرنامج** في هذا الشأن وفقاً لاستراتيجيته لتعزيز المساعدة الغذائية من أجل تحسين أداء النظم الغذائية. انظر: http://www.wfp.org/content/systemic-food-assistance-wfp%E2%80%99s-strategy-leveraging-food-assistance-improve-food-system-perfo

وإن كانت لا تزال صالحة للاستهلاك الأدمي. ويمكن تشجيع الأطعمة المستدامة عن طريق توجيه رسائل لتغيير السلوك الاجتماعي مرتبطة بالاستدامة البيئية.

تحويل الأغذية "القبيحة" إلى وجبات مدرسية مغذية في نيروبي

تلقى في مستودعات التخزين حول مطار نيروبي كميات كبيرة من الفواكه والخضروات المنتَجة للسوق الأوروبية والمستبعدة لأسباب جمالية بحتة. وإذ يعمل **البرنامج** مع الحكومة وسائر الشركاء، ينظر في كيفية تغيير وجهة استخدام هذه الأغذية المغذية بصورة منهجية كي لا تنتهي في النفايات.

وتضمن ذلك مشروعاً تجريبياً أولياً في عام 2017 أعد من خلاله **البرنامج** نموذج لتوفير خدمات مطاعم خارجية وتمكن من إدراج هذه المواد الغذائية المغذية في الوجبات المدرسية اليومية لما مجموعه 200 2 طفل في أشد الأحياء فقراً في نيروبي.

هدف التنمية المستدامة 17 (الشراكات من أجل تحقيق الأهداف)[27]

تعزيز القدرات (الغاية 17-9)[28]

31- يلزم تحسين القدرات المطلوبة من أجل التصدي للجوع وسوء التغذية في المناطق الحضرية بدرجة كبيرة في بلدان كثيرة. ولا تتوفَّر لمقرري السياسات دائماً المعلومات التي يحتاجونها لتحديد الخيارات المستنيرة. وربما لا يعرفون أيضاً كيفية تطبيق استراتيجيات معيَّنة في سياقات حضرية، في حين أن الجهات الفاعلة الرئيسية على المستوى المحلي والسكان المتأثرين قد لا يكونون قد حصلوا على التمكين الكافي، وسوف يساعد **البرنامج** الحكومات على المستوى الوطني وعلى مستوى المدن لبناء نُظم تمكنها من فهم حالة الأمن الغذائي والتغذية بشكل أفضل، ورصدها بصورة مستمرة في المناطق الحضرية، وإنتاج بيانات تعرض قدر الإمكان صورة مصنَّفة حسب نوع الجنس والعمر (عن النساء والرجال والبنات والأولاد) والتنوع.[29] وسوف يستفيد ذلك من خبرة **البرنامج** في مجال تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها،[30] وأداة "سد فجوة المغذيات".[31] ويمكن أن ينطوي على إقامة تعاون مع مؤسسات التعليم العالي ومعاهد البحوث الأخرى على المستوى القطري وأن يستفيد من التكنولوجيات الجديدة التي تستجيب أكثر للبيئة الحضرية الحيوية من قبيل "البيانات الضخمة" والتصوير بالسواتل.

32- وسوف يدعم **البرنامج** أيضاً الحكومات الوطنية والمحلية في جهودها لتعزيز نُظم توفير الحماية الاجتماعية عن طريق تعزيز عمليات التنفيذ الأساسية مثل تسجيل الهوية، والمدفوعات، وإدارة المعلومات، والرصد والتقييم. وسوف يغتنم **البرنامج** فرص العمل مع الجهات الفاعلة في مجال إدارة الكوارث على المستويين الوطني والمحلي لتحسين الحد من أخطار الكوارث، والتأهب للصدمات من قبيل الزلازل الكبرى.[32] ويمكن استكمال ذلك بجهود لتعزيز استجابة البرامج الوطنية والبلدية للصدمات، بما في ذلك عن طريق ربطها بنُظم التمويل والتأمين الخاصة بأخطار الكوارث، والتي تتضمن تقديم مدفوعات عاجلة في حالة الصدمات.

33- وتمشياً مع نهج المجتمع الشامل، سوف يتوسَّع **البرنامج** في جهوده الخاصة بتعزيز القدرات لتشمل المجتمع المدني. ويمكن أن ينطوي ذلك على جهود موجَّهة لتعزيز قدرة الجهات الفاعلة الرئيسية على المستوى المحلي، مثل المنظمات الشعبية غير الحكومية ورابطات سكان العشوائيات. وعلى سبيل المثال، فإنه سوف يتخذ **البرنامج** ترتيبات احتياطية استباقية مع الجهات

[27] الهدف 17: "تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة".

[28] الغاية 17-9: "تعزيز الدعم الدولي لتنفيذ بناء القدرات في البلدان النامية تنفيذاً فعالاً ومحدَّد الأهداف من أجل دعم الخطط الوطنية الرامية إلى تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة، بوسائل تشمل التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعان الثلاثي".

[29] انظر الحاشية 12 أعلاه.

[30] يحرز **البرنامج** بالفعل تقدماً في تطويع منهجياته وأدواته الموسمية لتلائم السياق الحضري، كجزء من مبادرة "التكيُّف مع عالم حضري".

[31] ترمي مبادرة "سد فجوة المغذيات" إلى تعزيز التحليلات، وبناء التوافق، وتحسين صنع القرار من أجل تحسين المدخول التغذوي بين السكان

[32] سيتم ذلك وفقاً لسياسة الاستعداد للطوارئ (WFP/EB.2/2017/4-B/Rev.1*).

الفاعلة المحلية نظراً للدور الحاسم الذي تقوم به بوصفها أول من يستجيب للأزمات الحضرية. وما أن تتخذ هذه الترتيبات الاحتياطية مع الشركاء، قد يضطلع **البرنامج** بتمارين مشتركة للتخطيط لحالات الطوارئ كجزء من أعماله الأوسع نطاقاً الرامية إلى الاستعداد للطوارئ.

تعديل الأدوات لتكون مناسبة لقياس مظاهر الضعف في منطقة مانيلا الكبرى

قد يكون من الصعب تحديد الفئات الأضعف في المناطق الحضرية بفعل غياب البيانات الموثوق بها. ولكي تزداد الأمور تعقداً، فإن بعض الأدوات التقليدية التي يستخدمها **البرنامج** لقياس انعدام الأمن الغذائي تُستخدم بطريقة مختلفة في السياق الحضري وبالتالي ينبغي تعديلها.

وأحرز **البرنامج** تقدماً كبيراً في هذا الصدد، وذلك مثلاً من خلال إجراء دراسة تحدد مظاهر الضعف الحضري في منطقة مانيلا الكبرى، وهي منطقة حضرية واسعة النطاق تتسم بوجود أحياء عشوائية ذات كثافة سكانية عالية ومعرضة بدرجة كبيرة للمخاطر الطبيعية. وقد استخدم **البرنامج** أدوات ابتكارية من قبيل التصوير الساتلي ذي الدقة العالية والبيانات السكانية الشبكية المتاحة من خلال فيسبوك وعمل بصورة وثيقة مع المنظمات الشعبية المحلية لوضع البيانات المتعلقة بمظاهر الضعف في يد المستجيبين المحليين.

34- وفي الحالات التي توجد فيها مظاهر قصور، يمكن أن يساهم أيضاً **البرنامج** في المبادرات التشاركية الرامية إلى النهوض بالعشوائيات. ويتم ذلك بالاشتراك مع كيانات لها علاقة قوية بالجهات الفاعلة في المناطق الحضرية على المستوى المحلي، بما فيها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. ويكون دور **البرنامج** في هذه الحالة المساهمة بخبرته في مجال الأمن الغذائي والتغذية في إطار نُهج أوسع متعددة القطاعات. وبالتوازي مع ذلك، سوف يعمل **البرنامج** على تعزيز دور الجهات الفاعلة الحاسمة في القطاع الخاص مثل المخابز ومحلات السوبر ماركت

اتساق السياسات (الغاية 17-14)[33]

35- دأبت البلدان على اعتبار انعدام الأمن الغذائي قضية ريفية تهم القطاع الزراعي في المقام الأول. وفي الوقت نفسه، كان الحضريون يركزون عادة على أمور تتعلق بالمأوى، والمياه، والصرف الصحي، والنظافة. ونتيجة لذلك، أصبح تحدي الجوع وسوء التغذية في المناطق الحضرية يميل إلى الوقوع في الفجوات بين مختلف أدوات السياسة العامة والولايات المؤسسية. وسوف يدعم **البرنامج** البلدان في سعيها لسد هذه الفجوات عن طريق تسخير قدرته على الدعوة إلى إنشاء ودعم المنتديات والعمليات التي تشمل جميع الجهات المعنية. ويمكن أن يعني هذا ضمان توجيه الدعوة إلى جميع الجهات المعنية الحضرية للمشاركة في العمل التحليلي الرئيسي الذي يقوده **البرنامج** فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتغذوي، مثل التحليل الشامل للأمن الغذائي وهشاشة الأوضاع ومبادرة "سد فجوة المغذيات".

36- وبنفس الطريقة، فإن هذا سوف يعني ضمان مشاركة وكالات وخبراء الأمن الغذائي والتغذية بصورة أكثر استباقية في حوار سياسات بشأن القضايا الحضرية، بما في ذلك عن طريق المساهمة في صياغة سياسات حضرية وطنية بالتعاون الوثيق مع موئل الأمم المتحدة ووكالات أخرى تتخذ من روما مقراً لها، وإجراء مناقشات على نطاق المنظومة بشأن كيفية تلبية الاحتياجات الإنسانية على أفضل وجه في المناطق الحضرية. وحيثما توجد الفجوات، يمكن أن يقدِّم **البرنامج** دعماً إضافياً للبلديات من أجل تعزيز التناسق العام بين صكوكها وتدخلاتها المختلفة على أرض الواقع. ويمكن أن يشمل هذا تقديم الدعم لتحليل المواقف ووضع نُهج شاملة ومتعددة القطاعات، مثلاً عن طريق تطوير أداة برمجة سُبل كسب العيش الموسمي التي تولى **البرنامج** تطويعها.

[33] الغاية 17-14: "تعزيز اتساق السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة".

حشد موارد متنوعة (الغاية 17-3)[34]

37- سوف يحتاج الأمر إلى المزيد من الاستثمار المالي إذا أريد للبلدان أن تنجح في جهودها من أجل التصدي لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في المناطق الحضرية. ويمكن أن يتحقق هذا بصورة جزئية عن طريق دعم البلدان في جهودها للحصول على دعم مالي جديد عن طريق المؤسسات المالية العامة. وسوف يساعد **البرنامج** هذه البلدان من أجل الحصول على الدعم المالي اللازم لسياساتها واستراتيجياتها وبرامجها، بما في ذلك من مؤسسات مالية دولية ومصادر أخرى من قبيل "الصندوق الأخضر للمناخ"، الذي يمكنه دعم تنفيذ تدابير التكيُّف مع تغيُّر المناخ على المستويين الوطني والمحلي.[35]

38- ونظراً لمحدودية الموارد المتاحة على شكل مساعدة إنمائية رسمية، فإن هذه الجهود ستكون بحاجة أيضاً إلى الاستفادة من الموارد الأكبر نسبياً الموجودة تحت تصرف القطاع الخاص. وتحقيقاً لهذا الغرض، سوف يتعاون **البرنامج** أيضاً مع كيانات القطاع الخاص سعياً لإيجاد تواؤم أفضل بين أهداف السياسة العامة ومصالح شركات القطاع الخاص. ويمكن أن ينطوي هذا على إقامة تعاون مع قطاع التأمين من أجل وضع صكوك تعمل على تعزيز الصمود أمام الكوارث الطبيعية في المناطق الحضرية. وسوف يعتمد هذا العمل على العلاقات التي أقامها **البرنامج** بنجاح مع قطاع التأمين بموجب مخططات جزئية وكلية للتأمين في إطار مبادرة الصمود الريفي (R4) والتغطية التأمينية لدى وكالة القدرة الأفريقية على مواجهة المخاطر (ARC Replica). وقد ينطوي ذلك أيضاً على تسخير علاقات **البرنامج** الواسعة مع مقدمي الخدمات المالية لتزويد سكان الحضر الضعفاء بالتدريب على المبادئ الأساسية للشؤون المالية أو العمل مع قطاع تكنولوجيا المعلومات لوضع نماذج تدريبية في مجال المهارات الرقمية التي تلائم اللاجئين الحضريين.

تعزيز الشراكة العالمية (الغاية 17-16)[36]

39- لدى العمل مع البلدان لإحراز تقدم في التزاماتها بالنسبة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المناطق الحضرية، سيكون على **البرنامج** أن يعمل عن طريق شراكات معزَّزة. وهذا قد يشمل العمل على تشجيع تقاسم المعرفة وأفضل الممارسات بين الحكومات الوطنية وخدمات المدن، بما في ذلك عن طريق التعاون فيما بين المدن، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي. وعلاوة على ذلك، سوف يتعاون **البرنامج** مع جهات فاعلة أخرى في منظومة العمل الإنساني بغية تحسين جودة الاستجابة لحالات الطوارئ في بيئات حضرية، بما في ذلك عن طريق الفريق المرجعي المعني بمواجهة التحديات الإنسانية في المناطق الحضرية التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، ومجموعة الأمن الغذائي العالمي، والفريق العامل المعني بسُبل كسب العيش في بيئات حضرية، والتحالف العالمي لمواجهة الأزمات الحضرية.

40- وبناءً على كفاءة **البرنامج** الأساسية في مجال تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها، وإدارة الهوية الرقمية، والتحويلات القائمة على النقد، فباستطاعته تقديم مساهمة كبيرة في مجال البرمجة المتعددة القطاعات، ويمكنه أيضاً استخدام قدراته على وضع برامج مشاركة للتنفيذ، بما في ذلك من أجل تقديم المساعدة النقدية المتعددة الأغراض.

---

[34] الغاية 17-3: "حشد موارد مالية إضافية من مصادر متعددة من أجل البلدان النامية".

[35] يعتبر **البرنامج** كياناً معتمداً من كيانات الصندوق الأخضر للمناخ.

[36] الغاية 17-16: "تعزيز الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، واستكمالها بشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين لجمع المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية وتقاسمها، وذلك بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية".

شبكة الأمان الاجتماعي في حالات الطوارئ: أكبر نظام تحويلات نقدية متعدد الأغراض في تاريخ الأمم المتحدة

من أجل دعم اللاجئين في تركيا، يقوم **البرنامج** بإدارة برنامج ابتكاري متعدد الأغراض لتقديم مساعدة نقدية شهرية، يستند إلى بطاقة سحب آلي تسمى "شبكة الأمان الاجتماعي في حالات الطوارئ" (ESSN). وتلبي هذه البطاقة الاحتياجات الأساسية الغذائية وغير الغذائية لأكثر من مليون لاجئ يعيشون أوضاعاً هشة ويقطن غالبيتهم في مدن وبلدات منتشرة في جميع أنحاء البلد. وتُعتبر هذه البطاقة، التي يمولها الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وينتجها **البرنامج** والهلال الأحمر التركي والحكومة التركية، مثالاً قوياً للشراكات التي تتيح البرمجة المتعددة القطاعات للاستجابة للطوارئ في المناطق الحضرية.

وسائل التنفيذ

41- مع أن هذه السياسة تُعالج مسائل جوهرية تتعلق بدور **البرنامج** في المناطق الحضرية، إلّا أنها لا تُنبئ بأي تحول في الولاية الأساسية **للبرنامج** ولا إطلاق مجموعة كبيرة وجديدة من الأعمال. ويَعتبر **البرنامج** عوضاً عن ذلك أن التمدين مسألة ينبغي إدراجها بالكامل في جميع مسارات أعماله. وعليه، يعتزم **البرنامج** تنفيذ هذه السياسة بطريقة تتسق بصورة كاملة مع خارطة الطريق المتكاملة، وبالاعتماد على هياكله وأنظمته القائمة. وإحدى تبعات هذا الأمر هو أنه سيصبح من الممكن تنفيذ السياسة مع استثمارات إضافية هامشية فقط.

42- وستكون الوسائل الرئيسية التي تمكِّن **البرنامج** من تنفيذ هذه السياسة هي الوسائل التالية:

- ***الحوار بشأن السياسات*** – سوف يساهم **البرنامج** في استعراضات استراتيجية وطنية للقضاء على الجوع، وصياغة سياسات حضرية وطنية وغير ذلك من العمليات الرئيسية، بغية ضمان أن تضع في اعتبارها تزايد تحديات الأمن الغذائي والتغذية في المناطق الحضرية، وكيفية التصدي لها. وحيثما توجد فجوات في المعارف، فإن **البرنامج** سوف يساعد في تعزيز قاعدة الأدلة عن طريق العمل التحليلي.
- ***الخطط الاستراتيجية القطرية*** – سوف يتبنى **البرنامج** نهجاً استراتيجياً تجاه القضايا الحضرية على المستوى القطري، ويهيئ نفسه بأنسب الطرق، سواءً عن طريق التركيز على تعزيز قدرة المستجيبين الأوائل المحتملين أو عن طريق تشجيع تقاسم الخبرات بين الحكومات الوطنية وحكومة المدن من جميع أنحاء العالم.
- ***الاستجابة للأزمات*** – سيُقدِّم **البرنامج** استثمارات لضمان أن يكون أفضل تجهيزاً من أجل الاستجابة للأزمات الرئيسية في المناطق الحضرية، حيثما كانت القدرة الوطنية مستغرقة وتوجد فجوة واضحة أخرى يتعيَّن سدها. وهذا سيتطلب تدابير لتطويع بعض النُهج والأدوات التقليدية الخاصة **بالبرنامج** من أجل الاستجابة لحالات الطوارئ المتوقعة، مع وضع السياقات الريفية في الاعتبار، فضلاً عن تدريب الموظفين على السياق الحضري.

الشراكات

43- لضمان التنفيذ الناجح لهذه السياسة، سيبذُل **البرنامج** جهوداً متسقة لإقامة شراكات من النوع الصحيح. ومن بين الأولويات، سيُحدِّد **البرنامج** فرص الشراكة مع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية عن طريق استطلاع كيف يستكمل عمل كل وكالة العمل الذي تقوم به الوكالة الأخرى، وكيف تتمكَّن الوكالتان من تحقيق نتائج جماعية على المستويين الوطني والمحلي في بلدان وسياقات مختلفة.

44- وبالإضافة إلى ذلك، سوف يستفيد **البرنامج** من شراكاته القائمة مع الوكالات التي يقع مقرها في روما. وسيتم تحسين التعاون والتنسيق والتآزر بين منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة و**البرنامج** فيما يخص المسائل المتعلقة بالمناطق الحضرية وفقاً

لمذكرة التفاهم المبرمة في عام 2017 بين المنظمتين. وسيسترشد التعاون الثلاثي بالوثيقة "التعاون بين منظمات الأمم المتحدة التي توجد مقارها في روما: تحقيق خطة عام 2030".[37]

45- وسيقوم **البرنامج** أيضاً بتعزيز تعاونه مع جهات فاعلة رئيسية أخرى في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسف، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، وغيرها من المنظمات. وسوف يستفيد **البرنامج** أيضاً من مشاركته مع "شبكة أعمال حركة تعزيز التغذية".

46- وإضافة إلى ذلك، سوف يُكثِّف **البرنامج** أيضاً مشاركته الإيجابية في المنتديات ذات الصلة في إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، ومجموعة الأمن الغذائي العالمي، والتحالف العالمي من أجل الأزمات الحضرية. وسيكون الفريق نفسه مسؤولاً عن تقديم الدعم التقني بشأن تصميم برامج حضرية للزملاء العاملين في الميدان عند الطلب.

[37] WFP/EB.2/2016/4-D/Rev.1.

ملحق

المساهمة في أجزاء أخرى من خطة التنمية المستدامة لعام 2030

المساهمة في الهدف 11

1- يكفل هدف التنمية المستدامة 11 – وهو جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة – أن تتضمن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تركيزاً على القضايا والمناطق الحضرية. وقد تم اختيار الشمول كأولوية رئيسية، نظراً إلى ازدياد العدد المطلق من الفقراء الذين يعيشون في العشوائيات دون حيازة أو دون الحصول على الخدمات الأساسية الرئيسية. ويعتبر الصمود من الأمور الحاسمة أيضاً، نظراً لأن كثيراً من العشوائيات توجد في بيئات معرَّضة بدرجة كبيرة لأخطار طبيعية مثل الفيضانات والانهيالات الأرضية. وتعتبر الاستدامة أحد الشواغل الرئيسية، بسبب ظاهرة الزحف الحضري وأثاره البيئية السلبية على امتداد كامل المناطق الحضرية الريفية.

2- ولا يمكن تحقيق بعض الغايات التي يشملها هدف التنمية المستدامة 11 ما لم يحرز أي تقدم في تحقيق هدفي التنمية المستدامة 2 و17. وهذه الغايات معروضة أدناه مع شرح لكيفية إسهام العمل الذي يجريه **البرنامج** في المناطق الحضرية في تحقيقها.

الغاية 11-1[1]

3- إن ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة سوف يتطلب في معظم السياقات أن تتاح لفقراء الحضر نفس الفرصة للحصول على شبكات أمان اجتماعي أساسية ملائمة. وسوف يدعم **البرنامج** ذلك عن طريق أنشطته في إطار الغاية 2-1.

الغاية 11-5[2]

4- سوف يتطلب التقليل من الحرمان الإنساني والخسائر الاقتصادية بسبب الكوارث الطبيعية في بعض المواقف استجابات فعَّالة لحالات الطوارئ، فضلاً عن جهود طويلة الأجل للحد من أخطار الكوارث. وسوف يساهم **البرنامج** في ذلك عن طريق أنشطته في إطار الغايات 2-1، و17-3، و17-9، و16-17.

الغاية 11-6[3]

5- لا يمكن تخفيض الأثر البيئي العام للمدن بدرجة كبيرة إلّا إذا أمكن إحراز تقدم في تخفيض النسبة الكبيرة من الأغذية التي تذهب إلى النفايات. وسوف يساهم عمل **البرنامج** في تحقيق هذا الغرض في إطار الغاية 2-4.

الغاية 11-ألف[4]

6- لا يمكن إيجاد روابط إيجابية اقتصادية واجتماعية وبيئية بين المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية إلّا عن طريق وضع نُظم غذائية أكثر استدامة تمتد من المزرعة إلى المائدة. وسوف يساهم عمل **البرنامج** في ذلك في إطار الغاية 2-4.

---

[1] الغاية 11-1: "ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة، بحلول عام 2030".

[2] الغاية 11-5: "التقليل إلى درجة كبيرة من عدد الوفيات وعدد الأشخاص المتضررين، وتحقيق تخفيض بنسبة كبيرة في الخسائر الاقتصادية المتصلة بالناتج المحلي الإجمالي التي تحدث بسبب الكوارث، بما في ذلك الكوارث المتصلة بالمياه، مع التركيز على حماية الفقراء والأشخاص الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام 2030".

[3] الغاية 11-6: "الحد من الأثر البيئي السلبي الفردي للمدن، بما في ذلك عن طريق إيلاء اهتمام خاص لنوعية الهواء وإدارة نفايات البلديات وغيرها، بحلول عام 2030".

[4] الغاية 11-ألف: "دعم الروابط الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية، من خلال تعزيز تخطيط التنمية الوطنية والإقليمية".

الغاية 11-باء[5]

7- سوف يتطلب التكيُّف مع تغيُّر المناخ وإدارة أخطار الكوارث في سياق التمدين السريع بذل جهود لتخفيض البصمة البيئية للمدن، وتعزيز تخطيط إدارة الكوارث على جميع المستويات. وسوف يساهم **البرنامج** في ذلك عن طريق عمله في إطار الغايات 2-4 و17-3 و17-9.

المساهمات الإضافية في أهداف التنمية المستدامة الأخرى

8- مع أن عمل **البرنامج** في المناطق الحضرية سيركز على الهدفين 2 و17 من أهداف التنمية المستدامة، مع الإسهام في الوقت نفسه في تحقيق الهدف 11، فستكون له حتماً بعض الآثار الإيجابية وغير المباشرة على أجزاء أخرى من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة 1 و5 و12 و16.

الهدف 1 (القضاء على الفقر)[6]

9- سوف يساهم **البرنامج** في الغايات 1-2، و1-4، و1-باء عن طريق الدعم الذي يقدمه للحكومات من أجل زيادة تغطية شبكات الأمان وصكوك الحماية الاجتماعية الأخرى في المناطق الحضرية، والذي سوف يساعد على التصدي لفقر الدخل مع زيادة فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية. وعلاوة على ذلك، سوف يساعد **البرنامج** في تحقيق الغاية 1-5 عن طريق العمل الذي يقوم به لتعزيز تدابير التكيُّف مع تغيُّر المناخ وتوفير التأمين ضد الصدمات المناخية.

الهدف 5 (المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات)[7]

10- سوف يساهم **البرنامج** في الغاية 5-1 عن طريق إدراج الاعتبارات الجنسانية عند تصميم وتنفيذ برامجه في المناطق الحضرية. وفي بعض السياقات، قد يساهم **البرنامج** أيضاً في الغاية 5-3 عن طريق دعم الحكومات في تقديم وجبات مدرسية للبنات والأولاد المحرومين الذين بلغوا سن التعليم الإلزامي. وبالإضافة إلى ذلك، قد يساعد **البرنامج** في تحقيق الغاية 5-ألف عن طريق عمله على تشجيع الشمول المالي لنساء الحضر المهمشات.

الهدف 12 (أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة)[8]

11- سوف يُسهم **البرنامج** في الغاية 12-2 عن طريق العمل الذي يقوم به في المناطق الريفية بشأن إدارة الموارد الطبيعية، والذي يعتبر حاسماً لضمان ألّا يؤدي التوسع في أسواق الأغذية الحضرية إلى تفاقم الآثار البيئية. وعلاوة على ذلك، سوف يساعد **البرنامج** على تحقيق الغاية 12-3 من خلال عمله الرامي إلى تقليل نفايات الأغذية في البلدات والمدن.

الهدف 16 (السلام والعدل والمؤسسات القوية)[9]

12- سوف يساهم **البرنامج** في الغاية 16-1 عن طريق دعم البلدان في جهودها من أجل التصدي لصدمات أسعار الأغذية بصورة أكثر فعالية، وهو ما يُعد ضرورياً من أجل الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي في المناطق الحضرية. وقد يساعد **البرنامج** أيضاً في تحقيق الغاية 16-9 عن طريق مساعدة الحكومات على التوسع في نُظمها الخاصة بإدارة الهوية وتحسينها بالنسبة للسكان الحضريين الضعفاء، بمن فيهم المشردون.

---

[5] الغاية 11-باء: "العمل، بحلول عام 2020، على تحقيق زيادة كبيرة في عدد المدن والمستوطنات البشرية التي تعتمد وتنفذ سياسات وخططا متكاملة من أجل شمول الجميع، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد، والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث، ووضع وتنفيذ الإدارة الكلية لمخاطر الكوارث على جميع المستويات، بما يتماشى مع إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030".

[6] الهدف 1: "القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان".

[7] الهدف 5: "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات".

[8] الهدف 12: "ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة".

[9] الهدف 16: "التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات".